

تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب

أ.م.د. مؤيد محمود المشهداني
كلية التربية / جامعة تكريت

المقدمة :

تعد مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين من الحقب المهمة والحاسمة في تاريخ المغرب، وذلك لتميزها بالنضال الدؤوب ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني المقرون بالمطالبة بالاستقلال، وتمسكه بقيادة محمد الخامس ، الذي أصبح رمزاً للمقاومة المغربية للتخلص من السيطرة الأجنبية ، فهذا التلاحم في الموقف الوطني زاد في حدة توتر العلاقة بين السلطان تسانده الحركة الوطنية وبين الإقامة العامة بمقيمها الجديد جيوم(geuogm)، الذي اتضحت أولى ملامح سياسته في أول خطاب له يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٥١ بالتهجم على الوطنيين المغاربة وهدد بسحقهم وهاجم علال الفاسي ووصفه بالخائن لبلده وسيده ودينه. وشكل ذلك الخطاب دليلاً على وضوح نهج سياسة المقيم الجديد تجاه الحركة الوطنية، أما سياسته تجاه القصر فاستمرت بالتهديد من جديد حتى أخذت نطاقاً أوسع مما كانت عليه في عهد المقيم جوان(guan)، اذ تجلى ذلك بتدخل المقيم في شؤون الحكومة المغربية على نحو سافر ولاسيما في مسألة تعيين ممثلي السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة، وقد نفذ ما كان يلوح به بخطبه تجاه الحركة الوطنية المغربية من خلال الاعتقالات العديدة حتى شملت طلبة علوم الدين والعلماء ، فهذا يعني أن سياسة المقيم جيوم هي امتداد لسياسة سلفه إن لم تكن أشد قسوة وتعصباً . ومن هنا سوف يركز البحث على الجوانب الاساسية في الازمة السياسية الثانية في المغرب التي كانت لها جذور في حصول الازمة الاولى عام ١٩٥١ لذلك سيتم التركيز على جذور الازمة السياسية الثانية في المغرب في عام ١٩٥٢ ثم قيام الاقامة الفرنسية بخلع السلطان محمد الخامس بسبب قوة علاقته مع حزب الاستقلال ودعم الحركة الوطنية ثم نتناول في النقطة الثالثة الموقف الاسباني من نفي السلطان خارج المغرب واثرها على نشاط الحركة الوطنية في المغرب واخيراً سيتم التركيز على الموقف العربي من تطور الازمة واثره في تدويلها .

أولاً:جذور الأزمة السياسية الثانية لعام ١٩٥٣ وأبعادها

شجب السلطان محمد الخامس هذه السياسة القمعية تجاه أبناء شعبه وزعماء الحركة الوطنية في خطاب عيد العرش ١٨ تشرين الثاني ١٩٥١، وبالمقابل أكد على ضرورة الثبات، داعياً أبناء الشعب إلى العمل الجاد والصبر من أجل الحصول على الحرية والاستقلال، مؤكداً رغبته في تحقيق حكم ديمقراطي داخل المغرب(١).

وما إن حل عام ١٩٥٢، حتى قامت الإقامة العامة بمجزرة كبيرة في مدينة الدار البيضاء قتل فيها العديد من الأبرياء، وذلك بسبب التظاهرة الشعبية التي رفع خلالها المتظاهرون شعارات تطالب بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة الذي وصل المغرب في شباط

١٩٥٢[٢].وقد برر المقيم جيوم هذا التصرف في أثناء مقابلته السلطان ، بأنه رد فعل ضد المتظاهرين الذين أساؤوا لسمعة فرنسا أمام المبعوث الأممي[٣]. وكان رد السلطان إن الأسباب التي أدت إلى خروج الشعب وتظاهره ضد الإقامة ما هي إلا نتاج السياسة القمعية وخنق الحريات التي تمارسها الإقامة ضد أبناء الشعب ، وعدم وجود حكومة وطنية ذات سلطات حقيقية تنفذ مطالب الشعب ، وفي نهاية اللقاء أكد الملك للجنرال جيوم، إن الإقامة الفرنسية ستفقد السيطرة على زمام الأمور إذا استمرت بسياستها ضد أبناء المغرب[٤].

ونتيجة لاضطراب الأوضاع في المغرب، وعدم إيفاء فرنسا بوعدها التي قطعتها للمغرب أمام هيئة الأمم المتحدة أواخر عام ١٩٥١ القاضي بتشكيل لجنة من الفرنسيين والمغاربة لتسوية الخلافات القائمة بين الطرفين وعند تفاقم الازمة ، قرر السلطان محمد الخامس التوجه من جديد إلى الحكومة الفرنسية في باريس لإقامة الحجة عليها في المطالبة للتفاوض في حل المشكلة المغربية، والتي كانت تتهمه بعرقلة الإصلاح في المغرب نتيجة رفضه التوقيع على الظهائر التي تسميها فرنسا بـــ (المشاريع الإصلاحية) ، والتي هي في الحقيقة تؤكد سيادة فرنسا على المغرب. ففي ٢٠ آذار ١٩٥٢ طلب السلطان محمد الخامس من المقيم الفرنسي نقل رسالة إلى الحكومة الفرنسية طالب فيها بضرورة قبول فرنسا بحث وضع البلاد المتوتر في ظل الحماية، والإسراع بإلغاء حالة الطوارئ التي أدت إلى حدوث التمرد في البلاد[٥] . وضمان الحريات العامة ومن ضمنها الحريات النقابية، وأكد على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة تتولى مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس قبول فرنسا مبدأ إلغاء الحماية وإعلان استقلال المغرب. وأشارت الرسالة أيضاً إلى الأزمة المغربية الأولى التي أحدثتها الإقامة العامة وخطرها على سلامة البلاد ومؤسساته. وتضمنت الرسالة ما طالب به السلطان في رسالته السابقة عام ١٩٥٠[٦].وهذا يعني لجوء السلطان إلى اعتماد الأسلوب الدبلوماسي في الحوار مع الاقامة وفتح باب التفاوض مع فرنسا وانصبت تلك المفاوضات تدعمها الحركة الوطنية لإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال.

وأيد الشعب المغربي تلك المطالب وفي يوم ٣٠ آذار ١٩٥٢، وبمناسبة مرور أربعين عاماً على فرض الحماية. خرج أبناء المغرب بتظاهرات للتعبير عن سخطهم لاستمرار نظام الحماية الفرنسية وأيدوا سلطانهم الشرعي ومطالبيه الهادفة إلى تحقيق الاستقلال[٧].

كانت نتائج الرسالة السلطانية أنها أحرجت الحكومة الفرنسية وجعلتها مطالبة بالرد عليها نظراً لإصرار السلطان على وضع العلاقات بين المغرب وفرنسا على أسس جديدة خارج مفهوم الحماية، بعد تحرير السيادة المغربية، وإنشاء نظام ديمقراطي في المغرب، وهذا ما يتنافى وتوجهات السياسة الفرنسية قطعاً. ولهذا كان رد الحكومة الفرنسية على رسالة السلطان متأخراً، إذ جاء بعد ستة أشهر في ١٧ أيلول ١٩٥٢، إذ رفضت المساس بمعاهدة

الحماية وتمسكها بخطة الاصلاحات التي عطلها امتناع السلطان عن توقيع الظهائر الخاصة بها. والتي تؤكد على المشاركة الفرنسية في الحكومة المغربية[٨]. وهذا يعني أن فرنسا مصرة على الاستمرار بسياستها الاستعمارية في المغرب، وهذا يتقاطع مع المطالب الوطنية المغربية.

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ أرسل السلطان محمد الخامس رسالة جديدة إلى الحكومة الفرنسية أعرب فيها عن أسفه لعدم الاستجابة لمقترحاته، وأكد رفضه الإصلاحات الجزئية التي لا تهيئ البلاد للحصول على الاستقلال والتمتع بالديمقراطية، وإنما تهدف إلى المشاركة في السيادة المغربية[٩]. وفي ٨ تشرين الأول ١٩٥٢ أصدر السلطان بلاغاً أوضح فيه ، بأن القضية المغربية لم تعد قضية إصلاحات جزئية يتم ادخالها على النظام الحالي، بل أصبحت مشكلة شعب يطالب بإقامة نظام جديد يحقق طموحه وبتلاءم وروح العصر الجديد. وأوضح البلاغ تدهور العلاقات المغربية الفرنسية خلال السنتين الأخيرتين بسبب تعطل تلك الاجراءات[١٠].

وبهذا الموقف الرافض للخطط الإصلاحية الفرنسية المزعومة، ازداد التوتر في العلاقات المغربية الفرنسية، وفي سياق تصعيد الموقف واستثمار المناسبة وجه السلطان محمد الخامس خطاباً بمناسبة عيد العرش السنوي الموافق ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢، بين فيه تأزم الأوضاع العامة المغربية وضرورة إجراء تغيير شامل لأجهزة الدولة كافة وتطرق في خطابه إلى الوضع السياسي ، وأكد ان نظام الحماية لم يعد مبرراً، مشيراً إلى فشل المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وفي خضم الاحتفالات بعيد العرش هاجمت قوات الإقامة المواطنين في مدينة مراكش، واستخدمت الأساليب القمعية في مواجهتهم ،كجزء من رد فعل الاقامة على موقف المغرب الرافض للمشاريع الإصلاحية، وقد وصل سخطهم إلى درجة تمزيق صورة السلطان محمد الخامس[١١]، ورافق تلك الاجراءات القمعية شن حملة واسعة في عموم المغرب لاضطهاد الحركة الوطنية، و خاصة مناضلوا حزب الاستقلال ، إذ اعتقل العديد منهم واصدرت بحقهم احكام بالسجن والنفي، وصدرت أوامر بإيقاف صحيفة الحزب (العلم)، واستخدمت فصائل من الجيش الفرنسي لمواجهة الحركة الوطنية في محاولة للقضاء عليها[١٢]. بعد أن أدرك المقيم جيوم ، بأنه لا يمكن السيطرة على السلطان إلا بالقضاء على حزب الاستقلال ، ولاسيما بعد ان فشل جيوم بتشكيل جبهة ضده وكذلك فشله في السيطرة على السلطان محمد الخامس نفسه، الذي يعده جيوم بمثابة الرئيس الفعلي لحزب الاستقلال،حينها ادركت الاقامة بان حزب الاستقلال يشكل خطراً عليها بسبب رعاية السلطان له[١٣].

ضمن هذا السياق، كانت الحركة الوطنية حذرة في موقفها ولم تبادر إلى أي عمل من شأنه أن يفسح المجال للإقامة العامة لكي تتفرد بالقصر، وكانت سياسة حزب الاستقلال في تلك المرحلة الحرجة هو الاستمرار بالنضال المشترك حتى لا يحقق جيوم هدفه في تجريد السلطان من الحركة الوطنية، أو يجرد الحركة الوطنية من رعاية السلطان وحمايته لها، لذلك كانت توجيهات الحزب لأعضائه أن يتحملوا ويتمسكوا بالهدوء، في أثناء الحملة التي شنها جيوم على الحزب في عموم البلاد[١٤] . وفي الوقت نفسه استمر الحزب والهيئات الوطنية الأخرى في تعبئة الرأي العام والاستعداد للمواجهة التي باتت وشيكة الوقوع[١٥].

وجاءت حادثة اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد[١٦]في يوم٥ كانون الأول ١٩٥٢ لتشكل بداية شرارة لانفجار المواجهة، إذ قرر اتحاد النقابات المغربية[١٧] إعلان الاضراب العام لمدة ٢٤ ساعة يوم ٨ كانون الأول ١٩٥٢. وقد استجابت الجماهير المغربية للنداء، إذ امتد الاضراب ليشمل جميع المدن المغربية بما في ذلك طنجة ومنطقة الحماية الاسبانية في الجزء الشمالي من المغرب ، وتحول الاضراب إلى انتفاضة جماهيرية واسعة في عموم المغرب، تزامن ذلك والأحداث المأساوية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء بين ٧- ١٣ كانون الأول١٩٥٢ ، إذ تعرض أبناؤها إلى موجة كبيرة من القتل والاعتقال ولاسيما مناضلي حزب الاستقلال والنقابيين بتهمة التآمر مع الشيوعية الدولية على سلامة المغرب، ومنعت الصحافة الوطنية من الصدور، وتعرض الوطنيون للتعذيب وسجن آلاف من المواطنين وقدم العديد منهم إلى المحاكم العسكرية. وأقدمت الإقامة الفرنسية على حل حزب الاستقلال[١٨].

وبادر حزب الشورى والاستقلال بالمشاركة في الاضراب فقام أعضاء الحزبين بتنظيم إضراب في ٩ كانون الأول ١٩٥٢ في مدينة الدار البيضاء وغيرها من المدن المغربية ووزعوا منشورات تستنكر فيها موجة الاعتقالات[١٩].

وفي ٩ كانون الأول من العام نفسه زعمت الإقامة العامة الفرنسية بأن عدد المغاربة الذين سقطوا في حوادث الدار البيضاء هو ٣٣ مغربياً، وإن عدد المستوطنين الذين قتلوا خلال الحوادث سبعة ثم قيل ثمانية أو تسعة[٢٠]. وبالرغم من النداءات التي وجهتها المنظمات والصحف العالمية بضرورة فتح تحقيق رسمي حول حوادث الدار البيضاء، إلا أن المقيم جيوم لم يصغِ لهذه النداءات، مصرحاً ان هذه الأحداث هي من تدبير حزب الاستقلال، وأعلن أنه لن يقبل بلجنة تحقيق رسمية، وانه يفضل الاستقالة على قبول تلك التحقيقات[٢١].

لقد استثمرت الإقامة الفرنسية حادث الدار البيضاء لتحجيم دور حزب الاستقلال بتصعيد حملات المداهمات والاعتقالات لقياداته وأعضائه، اذ لم ينجُ من الاعتقال والمحاكمة

سوى علال الفاسي وأحمد بلفريج الذين كانا خارج المغرب[٢٢]. مما ولد هذا السلوك قناعة لدى سلطة الحماية بأنها تمكنت من القضاء على حزب الاستقلال كجزء من الخطة المرسومة لسياسة جيوم في المغرب، على امل أن يتم تنفيذ بقية الخطة وهي عزل السلطان محمد الخامس عن العرش نهائياً، وبهذه الطريقة تتخلص سلطات الحماية من الخطرين اللذين يهددان الوجود الفرنسي في المغرب.

ثانياً:خلع ونفي السلطان محمد الخامس وتداعياته :

على إثر تطورات الأزمة المغربية الأولى ١٩٥٠-١٩٥١ وما تركته من تداعيات لم تكن في صالح الحماية الفرنسية في المغرب، ذلك مما جعلها تفكر في إزاحة السلطان محمد الخامس نتيجة لتوجهاته الوطنية، ومساندته حزب الاستقلال ، وقد مهدت الإقامة العامة لتبرير موقفها في خلع السلطان بأن توجهاته تثير غضب قبائل البربر، لأنه أصبح يشكل مصدر خطر قد يؤدي إلى شق الشعب إلى قسمين، فضلاً عن رفضه التوقيع على الظهائر الخاصة بالمشاريع الإصلاحية وعدم تنازله عن بعض سلطاته الحكومية، ومناوئته لفرنسا، لذلك يستحيل على أية إدارة فرنسية أن تتعامل معه، والسبيل الوحيد لضمان السلم والوحدة والتقدم هو إزاحته وإيجاد شخصية مغربية بديلة عنه[٢٣].

وقد مهدت لذلك بحملة معادية في صحافتها الاستعمارية ضد السلطان متهمة إياه بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقدم المغرب[٢٤]. واستعانت أيضاً بعملائها المحليين وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي وعبد الحي الكتاني[٢٥]. اللذين كان لهما نفوذ كبير في المغرب، وكان الكتاني يعبئ الطرق الدينية ضد السلطان وحزب الاستقلال فعقد مؤتمراً صحفياً في ٤ نيسان ١٩٥٣ جمع فيه شيوخ القبائل وزعماء الطرق الصوفية، كان الغرض إصدار بيان ضد السلطان، لإيهام الرأي العام بأن هناك هيئات دينية تعارض السلطان[٢٦]. بينما كان الجلاوي يقوم بحملة ضد السلطان محمد الخامس بين شيوخ القبائل والعناصر الموالية له في المناطق البربرية، وكان يرافقه في جولاته موظفون كبار من الفرنسيين، واستطاع أن يحصل على تأييد عدد من الباشوات وشيوخ القبائل بالإغراء والتهديد، وقد أقنعهم بالتوقيع على عريضة تهاجم السلطان وحزب الاستقلال معاً، وذكر أن عدد الموقعين يترواح بحدود٢٧٠ من الموالين له، بعد ذلك توجه التهامي الجلاوي إلى فرنسا ليعرض هذه الوثيقة على الحكومة الفرنسية، لكي يدعم مخطط خلع السلطان التي تخطط له الحكومة الفرنسية، وقد حضي استقبال الجلاوي بحفاوة كبيرة من قبل الحكومة الفرنسية[٢٧].

وإلى جانب عبد الحي الكتاني والجلاوي كأدوات لتنفيذ خطة خلع السلطان يساندهم الموظفون الفرنسيون في المغرب. فقد شملت الخطة قسماً من المغاربة العملاء كالسنوسي رئيس جامعة الغرف التجارية المغربية والهاشمي رئيس جامعة الغرف الفلاحية المغربية.

ودعما لتلك المحاولات المعارضة للسلطان و الحركة الوطنية ، أنشأ رؤساء الأقاليم المغربية من الفرنسيين أحزاباً سياسية صورية منها حزب الشعب المغربي بإشراف السيد عبد القادر الزمراني وحزب الأحرار برئاسة مولاي إدريس والحزب الفرنسي الراديكالي[٢٨]. ودعمت هذه الأحزاب بصحف مثل(الوداد) و(التقدم) و(القيامة)،للعمل مع جبهة المعارضة في الجانب الاعلامي.

وركز جميع هؤلاء الفرنسيين والمغاربة نشاطهم على خلع السلطان محمد الخامس والقضاء على الحركة الوطنية ولم يكن هدف هذه الحملة خافياً على الجماهير المغربية والسلطان محمد الخامس، ففي ١٤ نيسان ١٩٥٣، وجه السلطان رسالة إلى الحكومة الفرنسية اقترح فيها إجراء مفاوضات في باريس لدراسة الأوضاع المتدهورة في المغرب، وكان رد فرنسا ان المفاوضات يجب أن تكون في الرباط، وعلى أن لا تمس معاهدة الحماية. وقد رفض السلطان ذلك مما زاد من حدة التوتر بين الاقامة والسلطان[٢٩]. وفي السياق نفسه استنكر عدد كبير من العلماء وكبار القادة وممثلو الرأي العام بالمغرب[٣٠]عريضة الجلاوي فسلم مجموعة من العلماء من مختلف المدن المغربية عريضة إلى السلطان يعبرون عن ولائهم لجلالته ويستنكرون مبادرة الجلاوي وأتباعه، وبلغ عدد الموقعين على العريضة ٣١٨ شخصاً، وكان على رأس هؤلاء العلماء، محمد بن العربي العلوي، الذي يعد شيخ الإسلام في المغرب، وبعثوا برسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ضد عريضة الجلاوي[٣١].

إن هذا الموقف الوطني الجريء لعلماء المغرب وممثلي الرأي العام دفع الصحافة الاستعمارية إلى نفي وجود مؤامرة خلع للسلطان محمد الخامس سواء من طرف الإقامة العامة الفرنسية أو من طرف الجلاوي والكتاني نفسه [٣٢]. وبالرغم من ذلك فإن فصول المؤامرة استمرت من قبل الجلاوي والإقامة الفرنسية، ففي ١٣ آب ١٩٥٣ تجمع حوالي ١٢ ألف مواطن من البربر في مدينة مراكش بدعوة من الجلاوي وبتنسيق مسبق مع سلطات الحماية. وفي مساء اليوم نفسه عقد الجلاوي اجتماعاً مع مؤيديه ودعاهم لترشيح محمد بن عرفة عم السلطان محمد الخامس لتولي العرش[٣٣]. وفي اليوم نفسه أيضاً حاصرت القوات الاستعمارية القصر السلطاني[٣٤]، وقام المقيم العام جيوم بمقابلة السلطان وأنذره بالعزل إن لم يوافق على ثلاثة مطالب مؤكداً له أن الحكومة الفرنسية طلبت منه ، ان بامكانها التدخل لمنع الجلاوي من المناداة بابن عرفة سلطاناً، ولكن هذا التدخل يتوقف على موافقته على المطالب الآتية[٣٥]:

١- المصادقة على المشاريع الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق السيادة المشتركة من خلال مشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية بنسبة ٥٠% مع منحهم حق التصويت.

٢- تنازل السلطان عن صلاحياته التي نصت عليها معاهدة الحماية لرئيس الوزراء.

٣- إصدار بيان من السلطان يؤكد فيه عدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة في النظر في القضية المغربية لكونها قضية ثنائية بين المغرب وفرنسا.

لكن رد السلطان محمد الخامس رفض الموافقة على تلك المطالب التي حددتها الإقامة العامة الفرنسية، مما دفع جيوم إلى عقد اجتماع مع الجلاوي وبقية أتباعه، اتفقوا على تنصيب ابن عرفة إماماً للمسلمين وتمت مبايعته في ١٦ آب ١٩٥٣، وهذا يعني تجريد السلطان من نفوذه الديني(٣٦).

اما موقف الجماهير المغربية فقد اتسم بالرفض لهذا التصرف فقامت تظاهرة احتجاجية في مدينة مراكش في مساء ١٦ آب ١٩٥٣ بمجرد اصبحت على علم بالتطورات الجديدة (تعين بن عرفة) ومن ثم امتدت التظاهرة إلى بقية المدن المغربية، وكذلك اعلن الإضراب العام في كل انحاء البلاد، وعلى إثرها تدخلت قوات الجيش الفرنسي واعتقلت أعدادا كبيرة من المتظاهرين أغلبهم من عناصر حزب الاستقلال(٣٧).

وفي يوم ١٧ آب ١٩٥٣ سافر المقيم جيوم إلى باريس على متن طائرة حربية للتداول مع حكومة باريس بشان التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ خلع السلطان محمد الخامس(٣٨).

وفي خضم تطورات الأحداث هذه اصدر السلطان بياناً في يوم ١٨ آب ١٩٥٣ دعا فيه أبناء الشعب إلى ضرورة التزام الهدوء وعدم سفك الدماء، مؤكداً ان هذه الاضطرابات جاءت نتيجة تنصيب ابن عرفة زعيماً دينياً للمغرب(٣٩). وفي محاولة منه لتهدئة الأوضاع اضطر للموافقة على الشروط الفرنسية التي سبق أن رفضها إلا أن الإقامة الفرنسية والجلاوي وبقية المشاركين في الخطة، كانوا قد عزموا على تنفيذ المخطط دون تراجع(٤٠). وقد كانت المدن المغربية كافة بما فيها القصر السلطاني تحت سيطرة القوات الفرنسية والقبائل البربرية(٤١).

وفي ٢٠ آب ١٩٥٣(٤٢)، توجه المقيم الفرنسي جيوم بعد عودته من باريس إلى القصر السلطاني برفقة مدير الأمن ومعه مجموعة مسلحة، وعندما استقبله السلطان طلب المقيم منه التنازل عن العرش، لكن حين رفض السلطان ذلك طلب جيوم من مدير الأمن إلقاء القبض عليه. فتقدم ضابطان فرنسيان وقادا السلطان إلى مصفحة، وبعد إلقاء القبض على ولديه الأميرين الحسن وعبد الله، نقل الثلاثة بسرعة إلى معسكر السويسي القريب من الرباط، وظلوا هناك في غرفة لحين تم نقلهم إلى منفاهم في جزيرة كورسيكا(٤٣).

وبعد أن حققت فرنسا هدفها في خلع السلطان ونفيه خارج المغرب قامت سلطات الحماية بتهديد العلماء بالسلاح من الذين لهم الحق في تحديد وتنصيب السلاطين لقيادة العرش

العلوي، وفي ٢١ آب ١٩٥٣، صادق العلماء على المراسيم الخاصة باسناد العرش إلى محمد بن عرفة، وقد بارك المقيم جيوم هذا التنصيب؛ لأنه سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقة الفرنسية المغربية لصالح الإقامة الفرنسية، لأن ابن عرفة سوف لن يسبب المشاكل كونه كبير السن، فضلا عن عدم معرفته بالأمور السياسية بشكل جيد(٤٤).

انطلقت سياسة ابن عرفة في البداية بمحاولة كسب المغاربة إلى جانبه عن طريق توزيع الهدايا والأموال وألغى عيد العرش لكونه انحرافاً عن الشريعة الإسلامية، وقام في ٢٧ آب ١٩٥٣ بزيارة إلى عدد من المدن المغربية كفاس ومكناس وغيرها وكانت هذه الزيارات تتم وفق اجراءات أمنية مشددة تحت حماية فرنسية(٤٥).

وصادق ابن عرفة على عدد من المشاريع الإصلاحية التي ترسخ السيادة الفرنسية في الجهاز الإداري المغربي ومنها ظهير ١ أيلول ١٩٥٣ الذي أسند إلى الصدر الأعظم صلاحيات تنفيذية لرئاسة مجلس داخلي، ويضم هذا المجلس موظفين مغاربة وفرنسيين وكان الفرنسيون هم المتنفذون فيه. وفي ١٠ أيلول ١٩٥٣ صادق على ظهير آخر تحول بموجبه صلاحياته التشريعية لمجلس يتكون من ١٦ موظفاً فرنسياً و١٤ مغربياً اختارتهم الإقامة العامة، وكان للمجلس صلاحيات واسعة، اذ يسري قراره حتى لو رفضه السلطان، وصادق في ١٩ أيلول ١٩٥٣ على إنشاء مجالس بلدية منتخبة في ١٨ منطقة، كان الفرنسيون متساوين فيها مع المغاربة(٤٦).

إن مصادقة ابن عرفة على هذه الظهائر حققت ما تطمح إليه سياسة الإقامة بتأكيد السيادة الفرنسية على المغرب، إذ مكنت المقيم العام السيطرة على شؤون المغرب يسيرها كيفما يشاء(٤٧). وتقديراً لهذه الخدمات التي قدمها ابن عرفة لفرنسا منحته الحكومة الفرنسية (وسام الصليب لجوقة الشرف) مكافأة لتعزيز أواصر الصداقة معها(٤٨).

وبهذا اعتقد الفرنسيون بانهم بنفي السلطان وحل حزب الاستقلال وزج كوادره في السجون بشكل مستمر، وتكريم ابن عرفة، قد ثبتوا وجودهم ولا يوجد من يعارض سياستهم من أبناء المغرب، لكن الأحداث التي تلت ذلك تنفي هذا الاعتقاد لأن الشعب المغربي لم يمر أقل من شهر على نفي السلطان، حتى بدأ ينظم صفوفه لمواجهة الموقف في استمرار النضال لتخليص البلاد من السيطرة الاستعمارية والمتعاونين معها(٤٩).

لقد كان لمكتب المغرب العربي في القاهرة الدور البارز في توجيه أبناء المغرب إلى ضرورة الوحدة وتنظيم الصفوف، إذ وجه علال الفاسي من خلال إذاعة صوت العرب في القاهرة نداءً إلى الشعب المغربي ، طالب فيه بالثورة ضد المحتل ورموزه ، وسمي هذا النداء بنداء القاهرة(٥٠)، ووجه علال الفاسي رسالة إلى الدول العربية طالبها بقطع علاقاتها مع فرنسا وعدم أعادتها ما لم تغير سياستها تجاه المغرب ،وناشد الجامعة العربية بضرورة اتخاذ



بعض الإجراءات مثل منع السفن والطائرات الفرنسية من استخدام الموانئ والمطارات العربية، ومقاطعة البضائع الفرنسية، وطلب من العالم الاسلامي كله أن يذكر المغرب في محنته وأن يؤيد نضاله وأن يبذل له وسائل العون، وفي ذات السياق دعا الأمير محمد عبد الكريم الخطابي في أيلول ١٩٥٣ أبناء المغرب إلى رفع شعار (الاتحاد– النظام– العمل) وكان لهذه الدعوات أثرها البالغ في تأجيج الرأي العام في مقاومة الاستعمار الفرنسي. [٥١]

ومن جانب آخر أعلنت الأحزاب السياسية الوطنية في شمال المغرب موقفها المعارض لنفي السلطان، ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٣، ألقى عبد الخالق الطريس زعيم حزب الاصلاح ، كلمة أكد فيها أن محمد الخامس هو السلطان الشرعي للبلاد، مطالباً الحكومة الفرنسية بضرورة الرجوع إلى العقل والعدول عن موقفها ضد السلطان وأعضاء الحركة الوطنية، مشيراً إلى أن المنطقة الخليفية تحتفل بيوم العرش لأنها تنظر إلى السلطان محمد الخامس رمزاً للبلاد والوحدة الوطنية المغربية[٥٢].

وعاضد أئمة المساجد الموقف الوطني للمقاومة وذلك باستمرارهم بالدعوة للسلطان محمد الخامس بدل ابن عرفة في خطب الجمعة، بالرغم من سياسة الشدة والاعتقالات التي مارستها سلطات الإقامة إلى جانب سلطة عملائها في المغرب، ففي ١٩ آب ١٩٥٤ تم اعتقال ما يزيد عن أربعين خطيباً في مدينة فاس وتقديمهم إلى المحاكم[٥٣].

وقد ترتب على نفي السلطان محمد الخامس استثمار سياسة اللين التي اتبعتها اسبانيا تجاه الحركة الوطنية المغربية، بعد الخلاف الذي حدث بين اسبانيا وفرنسا بسبب قرار النفي، لذلك قرر قادة الحركة الوطنية ضرورة اتباع الأسلوب المسلح ضد الاستعمار الفرنسي والاستفادة من العمق الشمالي في زيادة العمليات الفدائية ضده كوسيلة لتحقيق الاستقلال. لذلك يمكن اعتبار خلع السلطان محمد الخامس ونفيه من الأخطاء التاريخية الكبيرة التي ارتكبتها فرنسا في المغرب لأن نتائجها السيئة اللاحقة سوف تتجرع ويلاتها بعد حين وآخر[٥٤].

وهذا ما برهنته الأحداث اللاحقة بعد نفي السلطان ومن جانب الحركة الوطنية يمكن اعتبار هذا الحدث نقطة تحول مهمة في مسيرة النضال ضد الاستعمار من أجل المطالبة بالاستقلال[٥٥].

ثالثاً: موقف أسبانيا من نفي السلطان وأثره على النشاط السياسي للأحزاب السياسية الوطنية

كانت المؤامرة الاستعمارية التي انتهت بنفي السلطان محمد الخامس ذات أبعاد دولية، ذلك أن المغرب بالرغم من وقوعه تحت الحماية الاسبانية والفرنسية، منذ عام ١٩١٢ إلا انه ظل تحت الرقابة والاهتمام الدولي، و خاصة من الدول الأوربية الاستعمارية فضلاً عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطط ليكون لها دور جديد في العالم ومع ذلك فإن

الظروف العسكرية والسياسة التي يجتازها العالم، وتقسيم مناطق النفوذ بين شرق وغرب في العالم الجديد، هو الذي أبقى المغرب تحت النفوذ الفرنسي على غرار ما احتفظت به الدول الاستعمارية المنتصرة من مستعمرات.

فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية أصحبت مهتمة بالمغرب بعد أن دخل ضمن إستراتيجيتها منذ عام ١٩٤٢، عندما نزلت جيوشها المغرب، واتخذت منه قاعدة للزحف على جنوب اوربا، فاستأجرت بناء قواعد عسكرية أمريكية على أرض المغرب من الحكومة الفرنسية ،ولهذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مع فرنسا في الخطوات التي اتخذتها في ٢٠ آب ١٩٥٣ بشأن نفي ملك المغرب، بشرط ألاّ تمس مصالحها(٥٦).

وكذلك كانت لبريطانيا مصالح في جبل طارق تسعى لبقاء نفوذها فيه وإزالة وتخفيف أي خطر يهدد هذا الوجود(٥٧). وبذلك فإنها كانت مع فرنسا في المؤامرة أيضاً ، لأن السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية كانا يطالبان بالاستقلال التام وسيادة المغرب على كل أراضيه وهذا ما يهدد هذا الوجود. فضلاً عن اتفاقيات مسبقة منذ مطلع القرن العشرين وفق معاهدة لندن عام ١٩٠٥ بين بريطانيا وفرنسا تحدد بموجبها موقف كل دولة من الأحداث التي تحدث في مستعمراتها(٥٨).

أما موقف اسبانيا الدولة التي لها ارتباط وثيق بأحداث المغرب وبوجودها الاستعماري فيه، وبالرغم من توافق السياستين الفرنسية والاسبانية تجاه المغرب قبل الحرب العالمية الثانية وتبادل الرأي والاستشارات حول المغرب فيما بينهما عن طريق اللقاءات المتبادلة بين المقيمين الفرنسي والاسباني، إلا ان قيام الحرب العالمية الثانية وما رافقها من تطورات أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين(٥٩).

وحينما فكرت فرنسا بالقيام بالحملة ضد السلطان محمد الخامس لم تستشر اسبانيا والتي تعد نفسها ملتزمة باتفاقية الحماية التي تنص على المحافظة على العرش وحماية السلطان، ثم انها ملتزمة بالتعامل مع خليفة السلطان وحكومته في شمال المغرب، وليس من اللياقة علـــــى كرامتها الدولية أن تظل تابعة لفرنسا، ولو تغير هذا الوضع القانوني، لتغير وضع النظام في المغرب، كل ذلك وغيره من الأسباب العديدة جعلت اسبانيا تقف موقف الخصم من عملية نفي السلطان محمد الخامس وتعيين ابن عرفة بدلاً عنه. وكان الموقف الاسباني ضد فرنسا دستورياً وعملياً، فمن الناحية الدستورية إنها لم تعترف بابن عرفة سلطان على المغرب، ترافق ذلك مع استمرار خطباء المساجد بالدعاء في خطبهم باسم السلطان محمد الخامس، اذ لم يعترف خليفة السلطان في شمال المغرب بابن عرفة على الرغم من مصاهرته له. وفي ٢٠ آب ١٩٥٣ نفت اسبانيا في خطاب مندوبها السامي علمها بمؤامرة نفي السلطان وقد أكد ذلك فيما بعد الجنرال فرانكو واعتبرت عمل فرنسا هذا سببا في قطع العلاقات بين فرنسا واسبانيا فيما يتعلق بشأن المغرب(٦٠).

أما موقفها العملي فقد سمحت في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٤ بتنظيم تظاهرة كبيرة في تطوان بإشراف المندوبة السامية الاسبانية، قرأت خلالها وثيقة وقعها ٤٣٠ من الباشوات والقادة وكبار الأعيان المغاربة، تضمنت استنكارا لسياسة فرنسا في عزل ونفي السلطان محمد الخامس، ورفضهم الاعتراف بسيادة ابن عرفة على الشمال، وطالبوا بتمكين الخليفة بممارسة سلطة السيادة بمفرده، وأيدوا موقف اسبانيا من القضية وخطب الجنرال (فالينو) Falino[٦١] بالمتظاهرين مؤكداً انه سيتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه المطالب مع حكومة الجنرال فرانكو[٦٢].

وفي ٩ شباط ١٩٥٤ توجه وفد من الأعيان في مدينة تطوان إلى العاصمة الاسبانية مدريد وقدم الوفد وثيقة الاستنكار أنفة الذكر إلى الجنرال فرانكو، وقد ألقى فرانكو خطاباً أمام الوفد الرسمي المغربي ندد فيه بسياسة فرنسا بنفي السلطان محمد الخامس، واكد وقوفه إلى جانب المغاربة وإعلانه بأن المنطقة الخليفية ستبقى تحت سيادة الخليفة السلطاني الحسن بن مهدي[٦٣].

هذا الموقف الاسباني من الأزمة المغربية، دفع حزب الإصلاح الوطني بالتنسيق مع حزب الاستقلال إلى التأكيد على وحدة الوطن واستثمار الانفتاح الاسباني على العالم العربي وزيادة حدة الخلاف بين اسبانيا وفرنسا، لذلك توجه نشاط حزب الاصلاح إلى تصعيد المواجهة ضد فرنسا جماهيرياً واعلامياً لربط الجماهير بتطور الأوضاع في جنوب المغرب[٦٤]. واقترحت كوادر حزب الاستقلال في القاهرة ضرورة تحقيق تقارب عربي اسباني يهدف إلى تحقيق حل اساسي للقضية المغربية[٦٥]. وضمن هذا التوجه طالب علال الفاسي الأمين العام لمكتب المغرب العربي من خلال إذاعة صوت العرب في القاهرة الحكومة الاسبانية ان تعطي الدليل عن صداقتها للعرب وذلك بسحب قواتها من المنطقة الخليفية، فتجاوبت اسبانيا في الحال باطلاع الجامعة العربية على رغبتها في منح استقلال سياسي للمغرب الاسباني وتكوين حكومة مغربية في المنفى يكون مركزها الرسمي المنطقة الخليفية، والموافقة على تنظيم عمل مسلح لتحرير منطقة الاحتلال الفرنسي، وقد ذهبت اسبانيا إلى ابعد من ذلك، فقد وجهت مذكرات إلى حكومات دول أمريكا اللاتينية تتهم فيها فرنسا بخرق معاهدة الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ وذلك بمسها لشخصية العاهل المغربي الشرعي[٦٦].

أثار هذا الإعلان ردود فعل عنيفة لفرنسا، فقد اتخذت اجراءات عسكرية عديدة في محاولة لمواجهة أي موقف شعبي رافض لسياستها في المدن والقرى. واغلقت الحدود مع المنطقة الشمالية، ثم قربت من الشواطئ المغربية ثلاث سفن حربية فرنسية كانت تعمل في البحر المتوسط، ومنعت الصحف الاسبانية في منطقة الاحتلال الفرنسي[٦٧].

وفي فرنسا استدعت الحكومة الفرنسية السفير الاسباني في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٤ واتهمت حكومته بالقيام بعمل يهدف إلى تهديد سلطة ابن عرفة وتسبب الاضطرابات في منطقة مهمة من العالم مهددة السلم والامن الدولي ، وأكدت فرنسا التزامها بالاتفاقيات التي عقدت مع اسبانيا حول الاستقلال الإداري والمالي لكل منطقة من المغرب، واكدت محافظتها على حدة واحترام الوحدة المغربية، وعدت نفي السلطان محمد الخامس نهاية لسياسة سلبية انتهجت منذ سنين في المغرب بين السلطان والإقامة العامة الفرنسية[٦٨].

كان التوتر في العلاقات الفرنسية الاسبانية دفع الحركة الوطنية المغربية إلى استثماره إلى جانب موقف الخليفة الحسن بن مهدي في شمال المغرب، إذ اصبح بإمكانهم دخول المنطقة الاسبانية بحرية تامة عند تعرضهم لتعسف الفرنسيين، وأكثر من ذلك أصبح الشمال مركزاً مهماً لتنظيم نشاط المقاومة المسلحة ضد فرنسا[٦٩].

ويؤكد عبد الكريم غلاب بان التطور الايجابي في الموقف الاسباني تجاه الأزمة المغربية الثانية، انصب حول التاكيد بأن فرنسا ارتكبت خطأً جسيماً مع المغاربة ، وخاصة سياسة العنف مع الوطنيين التي ادت إلى نفي السلطان إلى اضطراب الأوضاع في المنطقة ، اذ عد ذلك بداية الانهيار للحكم الفرنسي في المغرب[٧٠]. وبالمقابل فإن الحركة الوطنية استثمرت تزايد توتر العلاقات الفرنسية الاسبانية، وعملت على مهادنة اسبانيا ولم تثر قضية الشمال خلال هذه المدة ، لأنها تعتقد بأن اسبانيا موجودة في المغرب باتفاق ثنائي مع فرنسا وتقديرا منها أنه حين ينهار المغرب الفرنسي سيليه حتماً انهيار المغرب الاسباني وبالنهاية تحقيق وحدة شمال وجنوب المغرب.

رابعاً:الموقف العربي من تطورات الأزمة وأثره في تدويلها.

كان التضامن مع المغرب من مختلف الأقطار العربية في رفضهم نفي السلطان محمد الخامس، له صدى واسعاً في المحافل الدولية وقد برزت نتائج الموقف العربي بمطالبة الجامعة العربية والكتلة الأفروآسيوية[٧١]، المجتمع الدولي لايجاد السبل الكفيلة لحل القضية المغربية،

ففي العراق تابع الرأي العام العراقي اوضاع المغرب منذ بداية التأمر على السلطان ، إذ أخذت اهتمامات أبناء العراق تزداد بتطور الأحداث في المغرب، ونشرت الصحف العراقية[٧٢] أسباب الأزمة بين السلطان والإقامة الفرنسية، واكد العراقيون اتهام الجلاوي خائناً لتأمره مع الفرنسيين ضد السلطان، وعد العراقيون ايضاً موضوع السلطان، صفحة من الصراع والتحدي العربي ضد الاستعمار، فعمت التظاهرات المستنكرة للموقف الفرنسي في أرجاء البلاد، ورحبت بالدعوة لعقد مؤتمر شعبي عربي في عمان لمناقشة الوضع الراهن في المغرب، وفي ٢٥ آب ١٩٥٣، طالبوا الجامعة العربية بالتحرك وتقديم السلاح لأبناء المغرب، وفي الوقت نفسه طالب الوزراء العراقيون الحكومات العربية ضرورة أخذ مواقف حاسمة



والعمل على احباط المؤامرات الفرنسية[٧٣]، وفي ١٥ تموز ١٩٥٤ التقى وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس حكومة الولايات المتحدة إيزنهاور في البيت الأبيض وطلب الجمالي في أثناء اللقاء مساندة القضية المغربية وضرورة إيقاف التصرفات الفرنسية المعارضة للمواثيق الدولية والعمل على إرجاع السلطان محمد الخامس الى عرش بلاده، ووجه الجمالي رسالة إلى علال الفاسي في القاهرة أكد فيها تضامن الشعب العراقي مع اخوانهم في نضالهم لتحقيق الاستقلال[٧٤]. واحتج ابناء العراق على سوء معاملة السلطان وأسرته في منفاه من قبل الحكومة الفرنسية، فضلاً عن تخصيص الحكومة العراقية ربع مليون دينار لأبناء المغرب عن طريق جمعية الهلال الأحمرالعراقية[٧٥]. وحينما بدأ تنظيم المقاومة المسلحة في المغرب بعد نفي السلطان قدمت مساعدة من العراق بالمال والسلاح لدعم المقاومة المغربية عن طريق علال الفاسي[٧٦].

ودعمت مصر ايضاً المقاومة المغربية بالمال والسلاح لتأكيد التضامن العربي في الموقف مع أبناء المغرب ضد فرنسا، تعزيزاً لذلك أعلن ابناء الشعب المصري موقفهم الرافض للممارسات الفرنسية ضد السلطان، عادين خلعه خروجاً عن المواثيق والأعراف الدولية، فقد أصدر شيخ الأزهر محمد الخضر حسين فتوى عد فيها ان التهامي الجلاوي ومن معه متهمون بالخروج عن الدين الإسلامي لخيانتهم العهد ورفعهم السلاح في وجه إمامهم الشرعي[٧٧].

أما موقف الجزائر فقد استنكروا على لسان حزب الشعب الجزائري مؤامرة خلع السلطان وعدوها تحدياً للمسلمين وعد هذا الإجراء سلوكاً خاطئاً ستكون له نتائج خطيرة في بلاد المغرب، فضلاً عن نتائجه التي ستوحد الكفاح المسلح الوحدوي بين الجزائر والمغرب ، وخاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية في تشرين الثاني ١٩٥٤، تعزز ذلك بموقف علماء الدين الجزائريين الذين رفضوا المؤامرة وأكدوا على استمرار شرعية محمد الخامس ولزوم طاعته من قبل المغاربة. واستمر موقف الجزائريين مسانداً لأبناء المغرب حتى عودة السلطان محمد الخامس في عام ١٩٥٥[٧٨].

وكذلك تظاهر أبناء الأردن احتجاجاً على الذين تآمروا على خلع السلطان، وقد شارك في هذه التظاهرات جميع فئات الشعب من الطلبة والمدرسين والقضاة وأعضاء مجلس النواب الذين عبروا عن رفضهم لنفي السلطان مطالبين فرنسا بضرورة فتح الحوار مع الحكومة المغربية من أجل انهاء معاهدة الحماية وحصول المغرب على الاستقلال. وفي الأول من أيلول ١٩٥٣ عقد المؤتمر الشعبي في الأردن تأييداً للقضية المغربية، وقد صدرت عن المؤتمر قرارات تدعو لمساندة الشعب المغربي في ازمته كما ناشد المؤتمر المغاربة الذين

يعملون في الجيش الفرنسي بالتمرد والانضمام إلى فصائل المقاومة، ودعا المؤتمر الحكومات العربية الى الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة إذا لم تعالج قضية المغرب بشكل عادل(٧٩).

وأعلنت سوريا موقفها الرافض لخلع السلطان ومعارضة سياسة فرنسا تجاه أبناء المغرب، ففي ٢٧ آب ١٩٥٣ سلم المندوب السوري مذكرة احتجاج إلى الممثل الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة موضحاً فيها رغبة سوريا بضرورة رجوع فرنسا عن هذه السياسة وفتح باب التفاوض مع حكومة المغرب لحل الأزمة.

ورفضت المملكة العربية السعودية دخول بعثة ابن عرفة إلى البلاد الحجازية تضامناً مع موقف الجامعة العربية بعدم الاعتراف بابن عرفة ملكاً على البلاد(٨٠).

يتبين من قراءة المواقف العربية صدق وعمق التضامن العربي مع أبناء المغرب في أزمتهم، ورفضهم للسياسة الاستعمارية مع تباين في مستويات الدعم للقضية المغربية، وقد أشار عبد الكريم غلاب إلى الدعم والمساعدة العربية للقضية المغربية من البلاد العربية جميعها لكنه خص الموقف البارز من مصر والعراق، وكان علال الفاسي على اتصال بحكومتي البلدين اللذين لم يترددان في تزويد المقاومة المغربية وبعدها المقاومة الجزائرية بكل ما تحتاج إليه من مال وسلاح(٨١).

هذه المواقف بمجملها كان لها الأثر الإيجابي في دعم قضية المغرب والتضامن ، إذ أصبحت قضية المغرب ذات حضور على المستوى العربي والدولي وتحديداً الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وفي إعلاء صوت المطالبة بالاستقلال.

الخـاتمة

امتازت مرحلة الخمسينات بتصاعد المد الوطني ضد الاستعمار ، فقد صعدت الحركة الوطنية المغربية نضالها السياسي من خلال تحالفها مع الملك محمد الخامس بالاتفاق على الثوابت الوطنية في المغرب والتشديد في المطالبة بالاستقلال ، وقد تمثل ذلك بقيادة التظاهرات والاحتجاجات ضد المشاريع الاستعمارية ، التي كانت تهدف الى دمج المغرب بفرنسا واسبانيا ، وترافق مع ذلك النشاط تحرك دبلوماسي على المستوى العربي بعد قيام الجامعة العربية بالمطالبة بتدويل القضية المغربية من خلال جلسات الجامعة العربية وجلسات هيئة الامم المتحدة وكان لمكتب المغرب العربي الدور الكبير في هذا المجال ودوره ايضاً في فضح السياسة الاستعمارية المتبعة تجاه ابناء المغرب .

كان لعملية خلع ونفي السلطان محمد الخامس للمرة الثانية في عام ١٩٥٣ نتائج مهمة اذ اصبح رمزاً وطنياً يسموا على أي شخصية اخرى في المغرب ، واصبحت تضحيته بعرشه قاعدة اساسية لكل نشاط وطني منذ ذلك التاريخ مما انعكس ذلك على تثبيت وتدعيم حكم الاسرة العلوية في المغرب وقد اصبح نضال الحركة الوطنية منصباً على عودة الملك محمد الخامس لقيادة عرش المغرب ، وعد ذلك جزءاً من نشاط الحركة الوطنية في المغرب الذي تعزز بنشاط عسكري تمثل بعمليات جيش التحرير الذي كبد الفرنسيين والاسبان خسائر كبيرة ، مما شكل خطراً على وجودها في المغرب وكان من نتائج هذه الازمة دخول الحركة الوطنية لمساندة السلطان محمد الخامس ،فضلا عن حصولهما على الدعم العربي والدولي لمجابهة الاستعمار الفرنسي والاسباني لانتزاع الاستقلال من كليهما عام ١٩٥٦ .

المصادر والهوامش

1. جريدة العلم المغربية، ١٦٢٤، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥١.
2. أحمد عسة، المعجزة المغربية ، بيروت ،دار القلم للطباعة ، ١٩٧٥، ص ٢٦٦.
3. Stephen Bernard; op. cit. p 100.
4. عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الاقصى حتى عام ١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، بغداد، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٤، ص ١١٤.
5. شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية، ترجمة المنحي سالم واخرون ، الجزائر ، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر ،١٩٧٦، ص ٤٢٢.
6. المهدي بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٨٥.
7. وفي الوقت نفسه أصدر حزب الاستقلال بياناً أكد فيه الاعتراف بمستقبل مصالح فرنسا في المغرب في علاقات متكافئة. وهذا ما يؤكد توجه المغرب الدبلوماسي في فتح باب المفاوضات مع فرنسا لحل المشكلة المغربية. ينظر: شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص ٤٢٢.
8. المهدي بن بركة، المصدر السابق، ص ١٨٧؛ شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص ٤٢٣.
9. روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته ، ترجمة ليلى ابو زيد، بيروت، دار الافاق الجديدة،١٩٧٩، ص ٢٦٠.
10. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية الى بناء الجدار السادس في الصحراء،الرباط ، مطبعة الرسالة ،١٩٨٧، ج٢، ص ٥٣٠.
11. جريدة العلم المغربية العدد ١٩٧٥، تشرين الثاني ١٩٥٢؛ جريدة الأهرام المصرية العدد ٢٤٦١٢، تشرين الثاني ١٩٥٢.
12. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٢٢-٥٢٣
13. المصدر نفسه، ص ٥٣١.
14. عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، العلاقات الفرنسية المغربية ١٩٤٤-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الاداب ، ٢٠٠٢، ص ١٤٩.
15. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب ، ص ٥٣٢.
16. فرحات حشاد: ولد في شباط ١٩١٤ في تونس، وحصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٢٨، عمل في عام ١٩٣٦ موزع تذاكر بالشركة التونسية في نقابة عمال النقل ونظم اضراب عمال شركة نقل سوسة عام ١٩٣٧ مما أدى إلى اقصائه من عمله لنشاطه النقابي عام ١٩٣٨، خرج عن اتحاد العمال التونسي الفرنسي في عام ١٩٤٤. وفي آذار من العام نفسه أسس النقابات المستقلة في الجنوب وأشرف في عام ١٩٤٦ على المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل وانتخب فيه أميناً عاماً للاتحاد. وتحمل بشجاعة وإخلاص مسؤولية حركة المقاومة التحريرية في الحزب الحر التونسي والاتحاد حتى اغتالته العصابة الاستعمارية الفرنسية اليد الحمراء في ٥ كانون الأول ١٩٥٢. ينظر: عمران سعيد، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس، د. ت، ص ١٠-١٤.
17. سميت الحركة النقابية في المغرب منذ عام ١٩٤٣ باسم الاتحاد العام للتنظيمات النقابية المتحدة في المغرب وهي فرع من اتحاد النقابات الفرنسية، وكان العمل النقابي في المغرب محط اهتمام حزب الاستقلال الذي استثمر وجود الاتحاد العام وشكل من داخله منظمة جماهيرية واسعة تخضع لتوجيهاته كان لها دور في أحداث تغيرات جوهرية داخل الحزب، إذ تمكن الحزب عام ١٩٥٢ من كسب (١٠٠) ألف عضو من العمال إلى صفوفه ليشكلوا فيما بعد رصيداً قوياً للحزب. ينظر: علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، القاهرة ، المطبعة العالمية ،١٩٥٦ ، ص ١٠-١٢٤؛ أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب ،بيروت، دار ابن خلدون ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٦

١٨. جريدة العلم المغربية، العدد ١٩٩٣، في ٧ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩. علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق،القاهرة ، المطبعة العالمية، ١٩٥٦، ص ١٣٣؛ روم لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٦٣.

٢٠. علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص ١٣٤.

٢١. شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص ٤٢٩. بينما يذكر عبد الكريم غلاب أن عدد القتلى لم يكن صحيحاً وإنما كان عشرة أضعاف ذلك إن لم يكن عشرين ضعفاً، وفق رسالة استنكار كتبها اساتذة فرنسيون حملوا فيها مسؤولية المأساة على الشرطة الفرنسية. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٣٧. وكذلك لم يكن المغاربة فقط الذين تعرضوا لحملة جيوم التعسفية وإنما ألقى القبض على عدد من الفرنسيين والفرنسيات المعروفين بتعاطفهم مع المواطنين، وإعادتهم إلى فرنسا دون حمل حاجياتهم الخاصة. ينظر: حلمي محروس اسماعيل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٤، ج٢، ص ٦٢٣-٦٢٤.

٢٢ . روم لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٦٤؛ حلمي محروس اسماعيل، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٢٣. بينما يعتقد دوجلاس أشفورد وجون واتربوري بان الفرنسيين كانوا وراء أحداث الدار البيضاء، وذلك لخوفهم من فوز العمال المغاربة ولاسيما أعضاء حزب الاستقلال في انتخابات اللجنة المركزية لاتحاد النقابات في المغرب، لذلك عمدت إلى جعل القائمين على الإضراب بما فيهم الاستقلاليون خارجين عن القانون وبالنتيجة منعتهم من المشاركة في الانتخابات العمالية. ينظر: دوجلاس أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان واحمد مصطفى ابو حاكمة ، الدار البيضاء، دار الكتاب ، ١٩٦٤، ص ٩٨؛ جون واتربوري، الملكية والنخبة السيياسية في المغرب ، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية ، بيروت، دار الوحدة ، ١٩٨٢، ص ٥٤.

* يشير دوجلاس أشفورد في كتابه التطورات السياسية ص ١٠٣، إلى أن حزب الاستقلال قد تعرض لضربة عنيفة فأصبح غير قادر على الاستمرار بالمقاومة في كل الأحوال كما يعتقد في حين كانت القيادة العليا لحزب الاستقلال قد توقعت حدوث فعل ونتائج هذه المواجهة منذ تعيين جوان عام ١٩٤٧ فاستعدت لها استعداداً تاما. ينظر: مقابلة قناة الجزيرة الفضائية مع عبد الكريم الخطيب .

٢٣ . وم لاندو، تأريخ المغرب، المصدر السابق، ص ٣٧٦؛ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص ١٥٢. وقد عملت سلطات الحماية على جمع القوى المؤيدة لها والمعادية للسلطان ولحزب الاستقلال بالمطالبة بخلع السلطان ومن هذه القوى التهامي الجلاوي والجالية الأوربية في المغرب وكذلك عملت على كسب تأييد بعض اعضاء الحكومة الفرنسية على هذه الخطوة بغية إكمال خيوط المؤامرة لخلع السلطان محمد الخامس. ينظر: جون واتربوري، المصدر السابق، ص ٥٢؛ صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة السادسة،١٩٩٣، ص ٤١١.

٢٤ . من هذه الصحف كوبوني ماروكان، ولافيجي ماروكان، ولوكوربي دي ماروك، وقد كانت هذه الصحف تمول من قبل المعمرين في المغرب. ينظر: عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية ١٩٥٢-١٩٥٦، الرباط، دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٨٢، ص٢٠.

٢٥ عبد الحي الكتاني، صاحب الطريقة الكتانية إحدى الطرق الصوفية، ثار أخوه ضد السلطان عبد الحفيظ فحكم عليه بالإعدام، وأثر هذا الموقف به فبدأ يكن العداء للعائلة العلوية التي يمثلها السلطان، فتعاون مع الفرنسيين حتى جعلوه من أكبر رموز الصوفية في المغرب، وأسهم في عام ١٩٥٣ مع التهامي الجلاوي في الحملة التي ادت إلى نفي الملك محمد الخامس. ينظر: روم لاندوــ تاريخ المغرب، ص ١٤٣؛ أحمد عسة، المعجزة المغربية، ص ٢٥٧.

٢٦ Richard M. barce,Moricco Algeria,Tunisia new Now York, 1964, pp,92-93

٢٧ محمد على داهش، دراسات الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، اتحاد الكتاب، ٢٠٠٤، ص ١٣٨

٢٨ عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية ١٩٥٢-١٩٥٦ ، الرباط، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢، ص ٢١.

٢٩ المصدر نفسه، ص ٢٢.

٣٠ عبد الجليل مزعل بينان الساعدي، المصدر السابق، ص ١٢١.

٣٢ . يبدو ان قسماً من القادة والباشوات قد وقعوا على عريضة الجلاوي بالقوة، فقد احتجوا عليها معلنين ولاءهم للسلطان محمد الخامس ومن هؤلاء قادة وباشوات المدن الكبيرة مثل الرباط وفاس والدار البيضاء وخنيفرة، وصفرو، والذين عدوا الجلاوي بأنه دمية تحركها الإقامة العامة. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٨٣.

٣٣. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٥٣؛ وكذلك بعث علال الفاسي رسالة من القاهرة إلى حزب الاستقلال في ١٣ آيار ١٩٥٣ استنكر عريضة الجلاوي وطلب من السلطان عزل هؤلاء الباشوات وتقديمهم للمحاكمة ودعا إلى مقاطعة البضائع الفرنسية. كما أرسل عريضة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية مستنكراً هذه العريضة. ينظر: علال الفاسي، نداء القاهرة، الرباط، المطبعة الاقتصادية، ١٩٥٩، ص ي، ك. وكذلك عارض هذه العريضة أيضاً الفرنسيون الأحرار في باريس فقد عقدوا ندوة صحفية= بينوا فيها المؤامرة التي تقوم بها الإقامة العامة وعارضوا التمثيل السياسي لموقعي العريضة، ينظر: شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص ٤٣٠.

٣٤ نظر: روم لاندو، تاريخ المغرب، ص ٣٨٤.

٣٥ محمد بن عرفة: عم السلطان محمد الخامس، وكان كبير السن، ضعيف الشخصية ولم يكن متعلماً ولم يمتلك تجربة سياسية وإدارية، لهذا اختاره الفرنسيون بالتعاون مع الجلاوي، لتحقيق مخططاتهم الاستعمارية،ينظر: روم لاندو، محمد الخامس، ص ٩٧-٩٨.

٣٦ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٤٨١٦، و ١٤، ص ١٥، السفارة الملكية العراقية في نيويورك، ١٩٥٣/٨/١٥.

٣٧ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ٢٨.

٣٨ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ٢٧؛ جريدة الحوادث (العراقية) العدد ٣١٨٢، ١٩ آب ١٩٥٣.

٣٩ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص ١٦٨-١٦٩.

٤٠ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٤٨١٦، و(٥١)، ص ٧٣، السفارة الملكية العراقية في باريس، ١٩٥٣/٨/٢٦.

٤١ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص١٧٠.

٤٢ ففي ١٨ آب ١٩٥٣ نشر الجلاوي تصريحاً جاء فيه: إن الشعب المغربي لم يعد يعترف بالسلطان محمد الخامس وليس من المستبعد ان تصدر عن القصر السلطاني وهو القيادة العامة لحزب الاستقلال تعليمات تتسبب من جديد في إراقة بحار من الدماء، ونحن الذين نمثل التقاليد والإخلاص ومستقبل هذه البلاد، نرجو أن ننبه الحكومة الفرنسية التي تتحمل مسؤولية كبيرة. فإن هي خيبت ظننا في إظهار ما يجب من الصرامة كما يود المغاربة فلن يبقَ لها بيننا مكان. ينظر: روم لاندو، محمد الخامس، المصدر السابق، ص ٩٣؛ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٤١٢.

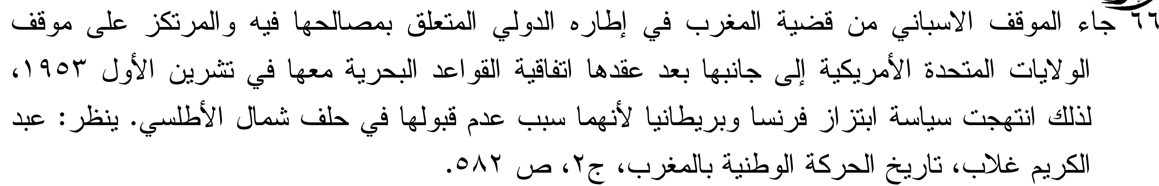
٤٣ روم لاندو، محمد الخامس، ص ٩٤.

٤٤ كان هذا اليوم موافقاً ليوم عرفات مما زاد في حدة التوتر وذلك لما لهذا اليوم وما بعده عيد الأضحى من مكانة متميزة في نفوس المغاربة. ينظر: حلمي محروس اسماعيل، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٢٩.

٤٥ عبد الهادي التازي، الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للملكة المغربية، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٨٥، ص ١٢٠؛ محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص ١٣٨. Richard. Mibrace, op, cit,pp,93-94



٤٦ روم لاندو، محمد الخامس، ص ١٠٠.
٤٧ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٤١٣؛ جريدة الحوادث العراقية، العدد ٣١٨٧، آب ١٩٥٣.
٤٨ جريدة اليقظة العراقية العدد ١٦٨١، ١١ أيلول ١٩٥٣.
٤٩ جريدة صوت الأهالي العراقية العدد ٤١ تشرين الثاني ١٩٥٣.
٥٠ جريدة الحوادث العراقية، العدد ٣١٩٣، أيلول ١٩٥٣؛ Stephen Brnard, op, cit, p, 189
٥١ علال الفاسي، نداء القاهرة، الرباط،المطبعة الاقتصادية ، ١٩٥٩، ص٣.
٥٢ المصدر نفسه، ص ٤-٣.
٥٣ أحمد عسة، المعجزة المغربية، ص ٢٨٥؛ محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، دمشق، اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠٤، ص ١٣٩.
٥٤ محمد مظفر الأدهمي، محمد الخامس وموقف الرأي العام العراقي من الابعاد وإلى العودة ١٩٥٣-١٩٥٥، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، ص ٢٤٤
٥٥ عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها- حسب افادات معاصريها، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠، ص ١٩٣.
٥٦ مقابلة قناة الجزيرة الفضائية مع الدكتور عبد الكريم الخطيب ، مصدر سابق.
٥٧ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢،ص ٥٧٩.
٥٨ وضمن هذا التحسب كانت هناك علاقة بين التهامي الجلاوي والحكومة البريطانية وكانت تجري لقاءات عديدة بين الطرفين للمحافظة على استمرارية هذه العلاقة والمصالح. ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٨٠؛ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ٤٦.
٥٩ عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنيعي، التاريخ المعاصر اوربا ، بيروت ،دار النهضة العربية ، ١٩٧٣، ص ٣٥١.
* من هذه الأحداث: وقوف اسبانيا إلى جانب المحور في الحرب العالمية الثانية، وكذلك نقل الأمير محمد عبدالكريم الخطابي من منفاه إلى فرنسا عدته اسبانيا تحدياً لها من قبل فرنسا لأن قضية الخطابي تخص الطرفين، كما عارضت فرنسا في دخول اسبانيا ضمن حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن إن اسبانيا كانت تشعر بالغبن تجاه حصتها من المغرب وهي المنطقة الشمالية التي تعدها فقيرة قياساً لمنطقة الحماية الفرنسية، ترافق ذلك واتباع اسبانيا سياسة كسب ود العرب والتقرب إلى الجامعة العربية ولاسيما عندما زار الأمين العام المساعد للجامعة العربية السيد احمد الشقيري مدريد، وقد أعربت أسبانيا له بانها مستعدة للتفاهم مع المغرب والعرب ولو ضد حليفتها وشريكتها في احتلال المغرب. للتفاصيل ينظر: دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص ٧٤؛ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨٠-٥٨١.
٦٠ دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥؛ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨١.
٦١ فالينو: كان من الذين يعتقدون ان المشاكل التي تعانيها اسبانيا سببها فرنسا فقد كان يعد الفرنسيين هم الذين قلبوا النظام في اسبانيا من الملكية إلى الجمهورية اليسارية وبسببهم قامت الحرب الأهلية الاسبانية التي جرح فيها جرحا بليغا وكان اشد الاسبانيين عداوة لفرنسا. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨١.
٦٢ محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص ١١٦.
٦٣ المصدر نفسه، ص ١٦٦.
٦٤ محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية ، ص ١٦٧.
٦٥ كفاح كاظم عكال الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، البصرة ، جامعة البصرة ، كلية الاداب ، ص ٢١٨.



٦٦ جاء الموقف الاسباني من قضية المغرب في إطاره الدولي المتعلق بمصالحها فيه والمرتكز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها بعد عقدها اتفاقية القواعد البحرية معها في تشرين الأول ١٩٥٣، لذلك انتهجت سياسة ابتزاز فرنسا وبريطانيا لأنهما سبب عدم قبولها في حلف شمال الأطلسي. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨٢.

٦٧ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.في أوائل تشرين الأول ١٩٥٤ التقى علال الفاسي مع الجنرال فالينو بناء على طلب الأخير وقد تم الاتفاق على ان اسبانيا ستغض الطرف عن تنظيم المقاومة في الشمال وتساعد ببعض الأسلحة، وتم اختيار علال الفاسي الرئيس الأعلى لحركة المقاومة والمنظم العام هو عبد الكبير الفاسي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وعين ضابط اتصال بين المقيم وحركة المقاومة. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨٤.

٦٨ نقلاً عن كفاح كاظم عكال الخزعلي، حزب الاستقلال، ص ٢٢٢. (مقابلة مع عبد الكريم غلاب في ١٩٨٥/١٢/١٥).

٦٩ الكتلة الأفروأسيوية: وهي كتلة تتألف من الدول العربية الآسيوية والأفريقية وقد تشكلت في عام ١٩٤٧ على إثر دعوة وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى السفير الهندي آصف علي لدعوة رؤساء وفود= =هذه الدول وذلك من أجل توحيد الجهود لبحث القضية الفلسطينية، وبالفعل حضر رؤساء الوفود لتناول طعام الغداء في مطعم ملتتغ سيروز وكان هذا الاجتماع بمثابة البداية الأولى لتعاون هذه الدول في بحث القضايا المعروضة على هيئة الأمم المتحدة. ينظر: محمد فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد ٢، تموز ١٩٧٤، ص ١١٨-١١٩.

٧٠ جريدة صوت الأهالي العراقية، العدد ٢٩، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٣؛ جريدة الحوادث العراقية العدد ٣١٦، ١٥ آب ١٩٥٣.

٧١ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص ٢٣٧-٢٣٩.

٧٢ محمد فاضل الجمالي، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس الأب القائد للشعب المغربي، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، ١٩٨٧، ص ٨٩-٩٩.

٧٣ جريدة الحوادث العراقية ، العدد ٣٢٧٧، ١٦كانون الأول ١٩٥٣

٧٤ محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

٧٥ أبو القاسم سعد الله، صورة الملك محمد الخامس من بعض الصحف الوطنية الجزائرية ١٩٥١-١٩٥٦، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، ص ٣٧٩.

٧٦ المصدر نفسه، ص ٣٧٢- ٣٧٥.

٧٧ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ملف رقم ٣١١/٤٨١٨، و ٥٦، ص ٧١، تقرير السفارة الملكية العراقية في نيويورك ١٩٥٣/٩/٣. الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، ص ٤١-٤٢.

٧٨ جريدة الحوادث العراقية، العدد ٣١٨٧، ٢٨ آب ١٩٥٣.

٧٩ جريدة اليقظة العرقية، العدد ١٩٥٧، ٢٦ تموز ١٩٥٤.

٨٠ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج٢، ص ٥٨٥.